منظمات يمنية تستنكر استخدام القضاء لاستهداف المدافعين عن حقوق الانسان، وتقويض حرية التعبير في اليمن

تتابع منظمات المجتمع المدني بقلق بالغ حملة القمع والاستهداف التي تمارس ضد المدافعين عن حقوق الانسان، من قبل مختلف السلطات في اليمن. على خلفية نشاطهم في الدفاع عن الحريات وإعمالهم لحقوق الانسان واهتمامهم بحقوق الضحايا .

لقد زادت حدة القمع في الآونة الأخيرة باستخدام السلطات للقضاء بشكل كبير من أجل عقاب المدافعين واسكات أصواتهم وتقويض حرية التعبير في اليمن.

في أحدث الوقائع قررت المحكمة الجزائية المتخصصة بقضايا الإرهاب في عدن استدعاء ياسر المليكي المحامي والمدافع عن حقوق الانسان والمهتم بحقوق الضحايا، للمحاكمة والنشر عنه كمتهم فار من وجه العدالة، إلى جانب عدد من النشطاء. بزعم اشتراكهم في عصابة مسلحة. كما قُدم المليكي للمحاكمة امام المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء إلى جانب قيادة نادي المعلمين اليمنيين، على خلفية مناصرته قضايا المعلمين الذين مارسوا حقهم في الاحتجاج والمطالبة برواتبهم من جماعة الحوثيين في العامين الماضيين.

تدين منظمات المجتمع المدني الاتهامات الملفقة الموجهة تجاه المليكي وبقية المدافعين عن حقوق الانسان والصحفيين. تعتبر المنظمات تلك التهم إنما جاءت عقاباً لمواقفهم المدافعة عن حقوق الانسان وممارسة حقهم في التعبير.

إن هذا الاستهداف للمدافعين عن حقوق الإنسان وحرية التعبير، يعكس الرغبة الجامحة في توظيف السلطات الحكومية في عدن وسلطات الأمر الواقع في صنعاء، القضاء لملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء على خلفية آرائهم ومواقفهم. واستخدامه لتقييد وصولهم وممارسة أعمالهم بحرية.

يبدو أن سلطات عدن وصنعاء تختلفان في كل شي، وتتفقان على التضييق على عمل مؤسسات المجتمع المدني والعاملين فيها وعلى الصحفيين والمنصات الإعلامية. هذا السلوك يفاقم من حالة التأزيم، ويزيد من فجوة الاستقطاب الذي يعيشه القضاء في اليمن.

يدرك الجميع الحملة الشرسة التي يتعرض لها المجتمع المدني في اليمن. لا يزال عشرات العاملين في عدد من الوكالات الدولية والمنظمات المحلية محتجزين منذ أربعة أشهر لدى سلطة الواقع في صنعاء. ترعى أطراف الصراع حملات التشويه والترهيب التي يتعرض لها العاملات والعاملين في حقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني. وسخرت القضاء المنقسم على بعضه من أجل عقابهم ومنعهم من ممارسة عملهم.

تابعنا صدور العديد من الاحكام في السنوات السابقة-بعضها وصلت إلى الإعدام- من قبل المحاكم الجزائية المتخصصة، ضد نشطاء ومدافعات ومدافعين عن حقوق الانسان في اليمن. لا يمكن وصف الإجراءات التي سارت فيها تلك المحاكم غير أنها تفتقر لمبادئ العدالة أهمها الحياد والنزاهة والحق في الدفاع. هذا السلوك يثير فزعنا حين يتم استدعاء ومحاكمة مدافعين مجدداً، ندرك أنه لن يختلف مصيرهم عمن سبق محاكمتهم .

لدينا ما يكفي من القناعة أن تقديم المدافعين عن حقوق الانسان والنشطاء للمحاكمة إنما يأتي في سياق العقاب والتخويف لمنعهم من القيام بدورهم في الدفاع عن الحقوق والحريات ومناصرة ضحايا الانتهاكات التي طالت مختلف فئات المجتمع اليمني. وتشير معطيات القضايا التي قُدم من أجلها المدافعين حالة من الاستقطاب السياسي الذي انعكس الى القضاء، ويُراد للمدافعين أن يكونوا هم الضحية لذلك، في ظل الهشاشة التي تعاني منها مؤسسات العدالة وإنفاذ القانون.

تطالب المنظمات الموقعة على البيان من الحكومة اليمنية في عدن وسلطات الأمر الواقع (الحوثيين) في صنعاء، بالكف عن استخدام القضاء لاستهداف المجتمع المدني، والامتناع فوراً عن استهداف الصحفيين والنشطاء، وضمان حقهم في التعبير عن آرائهم وفي القيام بدورهم في الدفاع عن ومناصرة ضحايا الانتهاكات.

كما ندعو المجتمع الدولي ممثلاً بمنظمة الأمم المتحدة، وكافة المؤثرين الدوليين إلى القيام بدورهم في الدفاع عن المدافعين عن حقوق الانسان والعاملين في منظمات المجتمع المدني والصحفيين والنشطاء في اليمن، وتمكينهم من

القيام بأدوارهم في إعمال وزيادة الممارسة لحقوق الإنسان. والضغط على السلطات في عدن وصنعاء من أجل منع استخدام القضاء لملاحقة النشطاء وتقويض حرية التعبير في اليمن.

صادر عن تحالف ميثاق العدالة من أجل اليمن و عدد من منظمات المجتمع المدني اليمني.

15اكتوبر 2024

الموقعون:

1. منظمة مساءلة لحقوق الإنسان
2. رابطة أمهات المختطفين(AMA)
3. مؤسسة الامل الثقافية الاجتماعية النسوية(AWSF)
4. مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل(CSWC)
5. مركز الإعلام الحر للصحافة الاستقصائية
6. مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية(MDF)
7. منظمة سام للحقوق والحريات
8. مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي(SEMC)
9. رصد لحقوق الإنسان(Watch4HR)
10. التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان(YCMHRV)
11. مؤسسة دفاع للحقوق والحريات
12. مركز تنمية المرأة والطفل
13. المركز العربي الأوروبيّ لحقوق الإنسان والقانون الدولي
14. مؤسسة مسارات السلامPPF
15. مؤسسة انقاذ للتنمية
16. مؤسسة شركاء المستقبل للتنمية وحقوق الإنسان
17. مؤسسة ضمير للحقوق والحريات
18. مركز يمن ميديا جايد للتنمية
19. مؤسسة رواد التنمية وحقوق الإنسان
20. منظمة خبراء للتنمية
21. المنظمة الوطنية للإعلاميين اليمنيين صدى
22. مؤسسة حماية القانون وتعزيز السلم الاجتماعي
23. مركز رصد للحقوق والتنمية
24. مؤسسة إنسان التنمويةHDF
25. المنظمة الوطنية لتنمية المجتمع
26. منظمة شباب النهضة لرعايه المهمشين
27. المركز اليمني للعدالة والتنمية
28. يمن فيوتشر للتنمية الثقافية والاعلامية
29. مؤسسة شركاء المستقبل للتنمية وحقوق الإنسان
30. رايتس رادار لحقوق الانسان
31. مؤسسة مبادرة مسار السلام